إسرائيل تقصف «حماس» في غزة رداً على صواريخ وبالونات حارقة

تصاعد الدخان في غزة بعد غارة إسرائيلية

الأراضي المحتلة – «وكالات» : قصفت طائرات ودبابات إسرائيلية منشآت لحركة حماس في غزة اليوم الجمعة وأطلق نشطاء ستة صواريخ على جنوب إسرائيل، حسب ما قال الجيش، في الوقت الذي يعمل فيه الوسطاء لتهدئة الوضع على طول الحدود.

ولم ترد تقارير عن سقوط ضحايا من الجانبين. وحث مبعوث الأمم المتحدة للسلام في الشرق الأوسط إسرائيل والجماعات في قطاع غزة على وقف العنف.

وقال الجيش الإسرائيلي إنه قصف بنية تحتية تحت الأرض وموقعا عسكريا لحماس في غزة خلال الليل رداً على البالونات الحارقة التي أطلقت من القطاع الفلسطيني وأحرقت أراض زراعية إسرائيلية.

وقال الجيش إن نشطاء غزة أطلقوا بعد ذلك ستة صواريخ باتجاه إسرائيل، ما أدى إلى جولة ثانية من الضربات الإسرائيلية التي أصابت معسكرا للتدريب المسلح لحماس.

وتحاول حماس الضغط على إسرائيل لتخفيف حصارها على غزة والسماح بمزيد من الاستثمار، وأطلق فلسطينيون العشرات من بالونات الهيليوم التي تحمل مواد حارقة نحو جنوب إسرائيل في الأسابيع الماضية.

ومع تصاعد التوتر، أغلقت إسرائيل معبرها التجاري الوحيد مع غزة، وحظرت الوصول البحري وأوقفت واردات الوقود إلى القطاع الساحلي، ما أدى إلى توقف محطة الكهرباء الوحيدة هذا الأسبوع.

وقال مبعوث الأمم المتحدة إلى الشرق الأوسط نيكولاي ملادينوف على تويتر: «يواصل مسلحون إطلاق مقذوفات ومواد حارقة. إحكام الحصار يجعل الحياة داخل القطاع غير محتملة».

وتابع قائلا: «في ظل تلك الظروف الراهنة لا يمكن لجهود الوساطة لمنع التصعيد وتحسين الأوضاع أن تنجح».

ويعمل وسطاء من الأمم المتحدة ومصر وقطر على العودة للتهدئة. ويزور المبعوث القطري محمد العمادي غزة منذ يوم الثلاثاء، ويجري محادثات مع قادة حماس.

من ناحية أخرى قضت المحكمة الإسرائيلية العليا، بإزالة منازل في موقع استيطاني يهودي في الضفة الغربية المحتلة على أراض مملوكة ملكية خاصة لفلسطينيين.

وقبلت المحكمة العليا التماساً من مدعين فلسطينيين، لتلغي حكماً لمحكمة جزئية صدر في 2018 أقر بأحقية المستوطنين في موقع متسبيه كراميم في الأرض، رغم أنها ملك لفلسطينيين.

كانت المحكمة الجزئية أعلنت أن المستوطنين هم الملاك القانونيون، بعدما خلصت إلى أن السلطات الإسرائيلية لم تكن تعلم أن الأرض مملوكة ملكية خاصة عندما رسمت خريطة للمنطقة.

واعتمدت المحكمة يومها في حكمها على قانون إسرائيلي يقضي بأن المعاملات التي تشوبها أخطاء قانونية يمكن اعتبارها سليمة إذا كانت «بنية حسنة».

وبنيت المستوطنة قبل نحو 20 عاما على تل يطل على غور الأردن، وتعيش فيها نحو 40 أسرة يقيم أغلبها على أراض لفلسطينيين، وقالوا إنهم «حصلوا على موافقة السلطات الإسرائيلية على الإقامة هناك».

لكن المحكمة العليا قالت، إن «السلطات الإسرائيلية لم تتصرف بنية حسنة إذ تغاضت عن العديد من علامات التحذير على مدى سنوات طويلة» تظهر أن الأراضي مملوكة في الحقيقة لفلسطينيين.

وأمهلت المحكمة السلطات 36 شهراً لإيجاد مساكن بديلة للمستوطنين، وألقت بالجانب الأكبر من المسؤولية عما وصفته بـ «النتيجة المؤلمة لسكان متسبيه كراميم» على الدولة.

وتعتبر أغلب الدول المستوطنات التي بنيت على أراض استولت عليها إسرائيل في حرب 1967 غير قانونية.

لكن إسرائيل والولايات المتحدة ترفضان ذلك.

ويريد الفلسطينيون الضفة الغربية جزءا من دولتهم المستقبلية.

ويعيش نحو 450 ألف مستوطن إسرائيلي في المنطقة، بين نحو 3 ملايين فلسطيني.

وعلق رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو هذا الشهر خطته لضم أجزاء من الضفة الغربية في اتفاق دبلوماسي لتطبيع العلاقات مع دولة الإمارات.

الرئيس الصيني: نكثف الجهود لمكافحة «الميول الانفصالية» في التبت

الرئيس الصيني شي جين بينغ

بكين – «وكالات» : ذكرت وسائل إعلام رسمية أمس السبت أن الرئيس الصيني شي جين بينغ أبلغ كبار المسؤولين بأنه يتعين على بكين أن تشيد «حصناً منيعاً» للحفاظ على الاستقرار في التبت وحماية الوحدة الوطنية وتعليم الحشود في إطار مكافحة «الميول الانفصالية».

وسيطرت الصين على التبت في 1950 فيما تصفه بأنه «تحرير سلمي» ساعد المنطقة النائية الواقعة في منطقة جبال الهيمالايا على التخلص من ماضيها «الإقطاعي». لكن المعارضين بقيادة الدلاي لاما، الزعيم الروحي للتبت يقولون إن حكم بكين يرقى لمرتبة «الإبادة الثقافية».

وخلال ختام اجتماع مهم للحزب الشيوعي الصيني بشأن مستقبل الحكم في التبت أشاد شي بالإنجازات التي تحققت وبالمسؤولين على الخطوط الأمامية، لكنه قال إن هناك حاجة لمزيد من الجهود لإثراء وتجديد وتعزيز الوحدة في المنطقة.

وتعهد الرئيس الصيني ببناء «منطقة تبت اشتراكية جديدة متحدة ومتحضرة يسودها الرخاء والتناغم والجمال»، مضيفا أن الصين في حاجة لتعزيز دور الحزب الشيوعي في المنطقة وتحسين التكامل بين الجماعات العرقية بها.

وقال إن اليوذية التبتية ينبغي أن تتكيف مع الاشتراكية والأوضاع الصينية.

مقتل 7 مسلحين وجندي في اشتباك في الشطر الهندي من كشمير

الجيش الهندي

«وكالات» : ذكر مسؤولون أمس السبت، أن سبعة مسلحين وعسكرياً قتلوا في معارك منفصلة بالاسلحة النارية في الشطر الهندي من كشمير، في الأربعة وعشرين ساعة الماضية.

وقال المتحدث باسم وزارة الدفاع كولونيل راجيش كاليا للصحافيين، إن ثلاثة مسلحين وجنديا لقوا حتفهم اليوم السبت في اشتباك اندلع بينما كانت قوات الأمن تنفذ عملية بحث في مقاطعة بولواما بجنوب البلاد.

وتمت مصادرة أسلحة وذخيرة من المسلحين المقتولين الذين ينتمون لجماعة العسكر الطيبة ومقرها باكستان، وهي من بين المنظمات المسلحة الكبيرة التي تعمل في الشطر الهندي من كشمير.

وقتل أربعة مسلحين أمس الجمعة وجرى أسر آخر عقب عملية أخرى لمكافحة التمرد في مقاطعة شوبيان. وقالت الشرطة إن اثنين من المتمردين الأربعة كانوا وراء قتل نشط سياسي.

ويشهد الشطر الهندي من كشمير حركة انفصالية عنيف منذ أوائل ثمانينات القرن الماضي، وهو ما تقول الهند إنه تم بمساعدة جارتها باكستان وهو ما تنفيه الأخيرة واصفة متمردي كشمير بمقاتلي الحرية.

تسيطر الهند وباكستان على أجزاء من كشمير ولكن كلاهما تطالبان بأحقيتها في كامل المنطقة وخاضتا حربين بشأنها منذ أن حصلتا على الاستقلال من بريطانيا في 1947.

مسؤول أفغاني: لا تغيير في خطة إطلاق سراح سجناء طالبان

سجناء في أفغانستان

كابول – «وكالات» : ذكر مسؤول أفغاني أمس السبت أن الحكومة الأفغانية تصر على أن حركة طالبان يجب أن تطلق سراح أفراد الكوماندوز، التي تحتجزهم قبل أن تستأنف الحكومة إطلاق سراح سجناء طالبان المحتجزين، التي وافقت على إطلاق سراحهم بموجب اتفاق لبدء محادثات سلام.

وقال المتحدث باسم مجلس الأمن القومي، جاويد فيصل إن هناك حالياً 22 من أفراد الكوماندوز الأفغان المحتجزين لدى طالبان.

وكانت الحكومة الأفغانية قد قدمت الطلب في وقت سابق من هذا الشهر وقال فيصل «ليس هناك أي تغييرات في الخطة».

ويمثل تأخر إطلاق سراح السجناء من الجانبين، العقبة الرئيسية لاستئناف محادثات السلام الأفغانية التي طال انتظارها، التي كانت مقررة في بادئ الأمر في العاشر من مارس الماضي، بموجب اتفاق سلام بين طالبان والولايات المتحدة.

وأطلقت كابول سراح 80 من مجموعة متبقية تضم 400 من سجناء طالبان المتشددين بعد الحصول على موافقة المجلس الأعلى للقبائل في أفغانستان في التاسع من أغسطس الجاري.

ويقضي أعضاء من الجماعة عقوبات بالسجن بسبب جرائم خطيرة تشمل القتل والخطف وتهريب مخدرات.

وفي الوقت نفسه، ذكرت طالبان مراراً أنها لن تدخل في محادثات سلام مع الحكومة الافغانية، حتى إطلاق سراح سجنائها الـ320 الباقين.

وأطلقت الحكومة بالفعل سراح 4680 سجيناً من طالبان، فيما يقول المسلحون إنهم أوفوا بتعهدهم في الاتفاق مع الولايات المتحدة بإطلاق سراح ألف من السجناء الموالين للحكومة.

ووسط هذا الجمود، قتلت طالبان اثنين من أفراد قوات الأمن وأصابت اثنين آخرين في منطقة خوجياني بإقليم ننكارهار، طبقا لما ذكره متحدث باسم الحاكم الإقليمي.

ويؤدي العنف المستمر إلى مقتل عشرات المدنيين وأفراد من قوات الأمن في مختلف أنحاء البلاد، بشكل شبه يومي، ولا توجد أي مؤشرات لمحادثات سلام.

مقاتلات فرنسية لحماية أجواء البلطيق من الطيران الروسي

المقاتلة الفرنسية ميراج 2000

«وكالات» : على مدرج طويل محاط بغابة كثيفة غير بعيدة عن بحر البلطيق، تبقى أربع مقاتلات فرنسية من طراز «ميراج 2000» على أهبة الاستعداد للإقلاع عند أول إنذار، مهمتها منذ أربعة أشهر المساهمة في ضمان أمن أجواء دول البلطيق وجارات روسيا.

وبما أنها عاجزة عن حماية سلامة أجوائها بمفردها، عهدت ليتوانيا ولاتفيا واستونيا منذ 2004 لشركائها في الحلف الأطلسي مهمة حماية سمائها.

بعد 2014 وعلى أثر ضم روسيا شبه جزيرة القرم وتدخل موسكو في النزاع في أوكرانيا، تم توسيع هذه المهمة التي تسمى «حراسة أجواء البلطيق» (بالتيك اير بوليسينغ) وتنطلق من قاعدة سيولياي في ليتوانيا، إلى قاعدتين أخريين هما مالبورك في بولندا وأماري في استونيا.

وتتمركز أربع طائرات حربية فرنسية في أماري منذ مايو في هنغارات كانت تضم في عهد السوفيات طائرات سوخوي «سو24-».

وقال اللفتنانت كولونيل جوان دوسور قائد الوحدة الفرنسية التي تضم مئة طيار «خلال أربعة أشهر قمنا بنحو 15 طلعة بناء على إنذار». وتسمى هذه الطلعات «الفا سكرامبل» وتقلع بموجبها الطائرات خلال دقائق بطلب من قيادة العمليات الجوية للحلف، مزودة بمدفعية من عيار 30 ملم وصواريخ جو-جو.

تجري هذه الرحلات بناء على إنذارات في المجال الجوي لمنطقة البلطيق «عندما لا ترسل طائرة ما خطة رحلتها أو تمتنع عن الرد على اللاسلكي أو إذا لم يكن لديها جهاز إرسال واستقبال» يسمح بمتابعة تفاصيل حركتها، كما يقول الطيار الكومندان جورج.

وهذه الطائرات «عسكرية مئة بالمئة» حسبما تقول مصادر فرنسية ومواصفاتها متنوعة. فهي نصف مطاردة وطائرات نقل واستخبارات كهرومغناطيسية وللدوريات البحرية ولمكافحة الغواصات وغيرها.

أكد الكابتن جان تشارلز أن مقاتلات الحلف الأطلسي تستفيد من الاقتراب من الطائرات، لجمع معلومات. وقال «أثناء الطلعة نلتقط صوراً للتعرف على الطائرات ومعداتها. ولدينا أيضًا كاميرا رياضية لتحليل سلوك الطائرات».

وحول هذه النقطة لم يتم الإبلاغ عن أي حادث مع الروس الذين لا تزال توغلاتهم محسوبة للغاية. وقال اللفتنانت كولونيل دوسور إنهم «محترفون كبار» يأتون «ليروا ما هي حدود» تحركاتهم.

وأضاف الضابط نفسه «من النادر للغاية أن تحلق طائرة فوق الأراضي الوطنية. ما يتكرر هو عمليات مرور فوق المياه الدولية خارج الأراضي السيادية ولكن في المجال الجوي الذي تعمل فيه وحدات التحكم في منطقة البلطيق لضمان سلامة الرحلات الجوية (منطقة معلومات الطيران).

وتابع «هذا ليس انتهاكاً للسيادة لكنه يمثل خطراً على الطيران المدني».

لكنه حذر من أنه «لو لم تكن مقاتلات الحلف منتشرة في المكان لجرت طلعات (روسية) فوق الأراضي الوطنية»، موضحا أن «هذا الأمر كان يحدث قبل تفويض الحلف الأطلسي» الذي تنفذه دول متطوعة بالتناوب.

وصرح رئيس الاركان الاستوني مارتن هيرم لفرانس برس «نحن نقدر كثيرا دعم الفرنسيين» في مواجهة «جار غير موثوق به» ، مشيرا الى ان إستونيا دولة صغيرة عدد سكانها ثلاثة ملايين نسمة وتشارك عمليات عدة في مالي مثل المهمة الأوروبية وبرخان، وفي القوة الجديدة «تاكوبا».

وبمناسبة زيارته لتفقد الطيارين الفرنسيين في نهاية أغسطس، تمكن رئيس الأركان الفرنسي فرانسوا لوكوانتر من فهم «لعبة القط والفأر هذه التي يلعبها هنا سلاح الجو والقوات الجوية في الأطلسي، كما تفعل البحرية الوطنية الفرنسية في المحيط الأطلسي بالغواصات الروسية «.

وهو يرى أن التزام فرنسا تجاه شريكاتها دول البلطيق في الجو ولكن على الأرض أيضا منذ 2017 ، كجزء من الوجود الأمامي المعزز للحلف الأطلسي، «ضروري للغاية اليوم».

ويتيح هذا الالتزام إمكانية إعطاء مصداقية للموقف الفرنسي «الذي يؤكد انتماء فرنسا الكامل إلى الحلف الأطلسي لكنه يرغب في الوقت نفسه في تعزيز شكل من السيادة الأوروبية»، في مواجهة الانسحاب الأمريكي، وكذلك «في حوار بدون أوهام ولكن واضح مع روسيا»، مما أثار شكوك عدد معين من الحلفاء.

وقال الجنرال لوكوانتر إنه «لا يمكن أن يصغي شركاؤنا لهذا الموقف إلا إذا تمكنا من إظهار حزم وجدية التزامنا في الحلف الأطلسي».

حكومة بيلاروسيا تفرض إجراءات صارمة ضد وسائل الإعلام

«وكالات» : فرضت حكومة بيلاروسيا إجراءات صارمة ضد الصحفيين، في ضوء المظاهرات المستمرة ضد الرئيس ألكسندر لوكاشينكو، حيث سحبت الاعتمادات الإعلامية الخاصة بهم وفي بعض الحالات طردتهم من البلاد.

وقال صحفي أمس السبت إنه تم سحب اعتمادات العديد من ممثلي وسائل الإعلام الغربية، وذكر ممثلون إعلاميون أيضاً أن قوات الأمن اعتقلتهم الليلة الماضية، قائلين إن السلطات تريد منع تغطيتهم للمظاهرات المستمرة في مختلف أنحاء البلاد.

وتحدثت رابطة بيلاروس للصحفيين عن سحب واسع النطاق لاعتمادات ممثلين إعلاميين من بيلاروسيا، الذين يعملون لحساب محطات أجنبية تلفزيونية أو إذاعية وصحف ووكالات أنباء من بينها هيئة الإذاعة البريطانية «بي.بي.سي»، وقالت وسائل إعلام روسية أن صحفييها تم طردهم بالفعل من البلاد.

يذكر أن احتجاجات اندلعت في الدولة الواقعة شرق أوروبا، قبل أكثر من أسبوع بعد الانتخابات، وتم اعتقال آلاف المحتجين فيما زعم الكثير من هؤلاء الذين تم إطلاق سراحهم أنهم تعرضوا لسوء معاملة في الحجز.

وكان رئيس بيلاروسيا، ألكسندر لوكاشينكو، الذي وصف بأنه آخر ديكتاتور في أوروبا، أعلن فوزه الساحق في الانتخابات بحصوله على أكثر من 80 في المئة من الأصوات، لكن مراقبي الانتخابات انتقدوا الانتخابات ووصفوها بأنها مزورة.

وفرت منافسته الرئيسية، سفيتلانا تيخانوفسكايا إلى ليتوانيا المجاورة، ومن المنفى دعت إلى مواصلة المظاهرات.